عرض الكتاب

التحول الديمقراطي في العراق

الواقع... والمستقبل

تأليف: أ.د عبد العظيم جبر حافظ

تقديم: الدكتور فالح عبد الجبار

عرض: حنين صادق الخفاجي _باحثة في الشؤون السياسية

يسعى المؤلف ضمن الفصول الاربعة في كتابه الى متابعة وبيان وتحليل واقع العراق السياسي بعد التغيير السياسي في 9/4/2003 ومستقبله على وفق ما أصطلح عليه في الأدب السياسي بـ التحول الديموقراطي)، وبغض النظر عن الآراء التي قيلت عن صحة الإصطلاح من عدمه فقد أطلق الباحث مصطلح – التحول الديموقراطي – لالتزامه بالإتجاه الأكاديمي العلمي الذي يعبر عن التحول

الديموقراطي بوصفه عملية تدرجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية والاجتماعية من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية والثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية، وهو ما آل إليه واقع العراق السياسي من تغيير او انتقال او تحول (transition) في طبيعة البنية السياسية من نظام سياسي شمولي إلى نظام سياسي تعددي برلماني فضلاً عن التأثير الذي سيلحق مستقبلاً بواقع البنيات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كون الديموقراطية عملية صيرورة.

إذ جاء الفصل الاول بعنوان (الديموقراطية) الذي توزع على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مفهوم الديموقراطية.

المبحث الثاني : مفهوم النظام السياسي الديموقراطي.

المبحث الثالث : فلسفة الديموقراطية.

وإذا كان لا بد للمؤلف من أن يقترح مفهوماً للديموقراطية المعاصرة يتلائم ومتطلبات هذا البحث، فإن الديموقراطية المعاصرة هي منهج ونظام الحكم يهدف إلى حل إشكالية السلطة، وتأمينها عبر التداول السلمي لها، دون استئثار الأحد بها، مقررة دستورياً، وعبر الإنتخابات الدورية، بوساطة الأحزاب السياسية التي تعبر عن حق الشعب في إتخاذ القرارات لصالحه، ومراقبة تنفيذها، والمحاسبة على نتائجها، من خلال ممثليه المنتخبين عن طريق الإنتخابات التشريعية.

ثم جاء الفصل الثاني بعنوان: البنى العراقية والتحول الديموقراطي بعد التغيير السياسي في2003/4/9

وفي الحقيقة، إن البحث في التحول الديموقراطي (بحسب المؤلف) يتطلب التعرف على – البنى العراقية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحليلها، من خلال توصيف الواقع العراقي أولاً، وتأثير هذه البنى في التحول الديموقراطي ثانيات ودراسة الأثر المتبادل بين واقع هذه البنى من جهة، وبين هذا التحول وإن تحقيق كل من حقوق المواطنة والمشاركة في صنع القرار أهم عاملين في خلق الثقافة السياسية المساهمة كتعبير عن مصالح الإنسان العراقي، والدفاع عن القيم الإنسانية، وراية تبشر بالعقلانية، كذلك تدافع عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي، وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتاريخ نضاله في الماضي، ودرس الحاضر يبشر بمستقبل عراقي.

فضلاً عن أن الثقافة السياسية المساهمة في مسارها المبشر بالحرية هي صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل أشكال الثقافة الكولونيالية والغيبية – فهي وسيلة للتغيير والإبداع . وتفتح العقل، وتحرر الشخصية، لذلك فإن الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة ديموقراطية إبداعية تدافع يومياً عن كرامة الإنسان وترفع صوتها ضد اجتياحه وتهميشه، وهذه الصفة خلاصة للصفات كلها التي تتمتع بها الثقافة المساهمة فهي مستلزم من المستلزمات السياسية لحل اشكالية التحول الديموقراطي في عراق اليوم والغد... ودون سيادة وشيوع هذه الثقافة، فإن الخوف كل الخوف، أن تظل التحولات الديموقراطية في عراق اليوم كالأحجار الكريمة في مستنقع آسن بالاستبداد والتخلف

وقد جاء الفصل الثالث بعنوان: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق

وينطوي مفهوم المجتمع المدني بحسب المؤلف على سمات أساسية هي:

1_ الفعل الإرادي الحر والطوعية أي تأسيس منظمات المجتمع المدني بالإرادة الحرة الطوعية غير المكرهة والمجبرة، بمعنى أنه غير الجماعة القرابية وهو غير الدولة، فينتظم الناس إلى تنظيمات مدنية من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

2_ التنظيم الجماعي والنفع العام عدم الربحية : إن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراداً أختاروا العمل والعضوية بمحض إرادتهم. ولا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو إقليمي، أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة، وتؤدي طائفة من الخدمات والوظائف الأساسية وتطلع الحكومة على هموم ومشاغل المواطنين ورصد السياسات، وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلاً عن مساعيها في رصد الاتفاقات الدولية وتنفيذها.

3_ الاستقلالية وعدم السعي إلى السلطة: ويقصد بها أنه بعيد عن إشراف الحكومة، ولا ينطوي تحت مسمياتها الحكومية، ويمتلك روح المبادرة والحماسة لخدمة المصلحة العامة، ولا يسعى إلى السلطة على الرغم من قيامه بمهمات توصف بالسياسية، لأنها تمارس مهمة تنمية ثقافة الحقوق والمشاركة بما يدعم قيم التحول الديموقراطي.

4_ للمجتمع المدني ركن اخلاقي وسلوكي : أي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم

المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الاختلاف داخل مؤسسات المجتمع المدني وبينها بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

وحتى تمارس منظمات المجتمع المدني مهامها بحرية وفعالية فإن ثمة خصائص ومعايير تسهم في تطويرها:

1 – الارتباط المدني : أي توقع ان الأفراد والمجموعات واعون لمصالح بعضهم البعض.

2 – درجة عالية من المساواة السياسية، إذ تسود العلاقات الأفقية المتبادلة والتعاون مسبقاً لتجاوز العلاقات العمودية.

3 – أن تتصف الأقاليم المدنية بمستويات عالية من التكامل والثقة والتسامح والمواطنة الفعالة

ثم تسائل المؤلف امام هذه الظاهرة، هل نستطيع ان نقول بوجود هوية وطنية مجتمعية عراقية واعية؟ ليتم في ضوئها تأسيس مجتمع مدني ذي هوية عراقية وطنية؟ الظاهر والراهن أن الخطر الأكبر يتمثل في هذا الانقسام المجتمعي، إذ ان المؤسسات الحالية للمجتمع المدني في اغلبها لا تعمل للهوية العراقية الوطنية بل لهويات جزئية، وذلك ما يهدد مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ومن ثم عملية التحول الديموقراطي، لأن المجتمع العراقي يفتقر إلى الوعي بالمواطنة، وغياب القيم والممارسات الديموقراطية.

وانطلاقاً من الاهتمام بالمستقبل الذي لازم لإنسان منذ ظهوره، وتعددت حالات التعرف عليه أي المستقبل على وفق الظروف التاريخية، فكان أولها: الحالة الابتدائية التي تقوم على الإتصال بالإلهة أو بالأرواح، وما سواها من قوى الغيب والاستدلال بالظواهر الطبيعية، وثانيها : الحالة العقائدية: التي تقوم على العقائد أو النظريات الشاملة للكون والحياة، وثالثها : الحالة التخيلية التي تقوم على رسم صورة مثالية للحياة يوتوبيا، ورابعها الحالة العلمية: التي تبتعد عن الخيال وتتمسك بالأسلوب المنطقي، وهو وليد العلم، وملتصق بالواقع عبر تفحص المتغيرات الفاعلة في المجتمع وتفاعلاتها واتجاهاتها ومن هذه الاتجاهات إلى المستقبل ، إذ رسم المؤلف في الفصل الرابع **(مستقبل الديموقراطية في العراق)** ثلاثة مشاهد سيناريوهات محتملة:

أولاً_ المشهد الأول: بقاء الوضع الراهن كما هو عليه:

يفترض هذا المشهد بقاء الوضع الراهن على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما هو عليه، ويتطلب تجسيد هذا المشهد فرضيات مظاهر عدة، ولكن لما كان الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإنه المستقبل لن يكون بالضرورة صورة مطابقة للحاضر، ومن ثم لا ينفي هذا المشهد أمكانية تهيئة فرص نجاح عملية التحول الديموقراطي، كذلك افتراض بأن يؤدي بقاء الوضع الراهن إلى التردي ومن ثم يفضي إلى فشل عملية التحول الديموقراطي.

ثانياً _ المشهد الثاني: حالة الفشل:

يفترض هذا المشهد تعرض عملية التحول الديموقراطي في العراق إلى – الفشل، وهو مشهد سلبي، يتمثل بتأزم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني، الأمر الذي يفترض إما بقاء النظام السياسي نفسه، والسلطة السياسية نفسها التي قد تتعرض إلى فقدان الشرعية عند أغلبية الشعب العراقي، وإن مبرر بقائها هو الحاجة إلى الحد من المتغيرات التي قد تحصل حيال حالة الفشل بمساعدة قوات الاحتلال، ومنعاً من الانهيار الكامل للدولة العراقية، أو حل السلطة التنفيذية ومجلس النواب، وتعيين حكومة عسكرية تعمل في ظل قوانين استثنائية طوارئ، ومن ثم محاولة إيجاد حل آخر لجعل عملية التحول الديموقراطي تمر بأسلوب سلمي.

ثالثاً_ المشهد الثالث: حالة النجاح:

يفترض هذا المشهد نجاح عملية التحول الديموقراطي، وهو الاكثر تفاؤلاً والأشد صعوبة في التحقيق، لأنه يقوم على احداث تغييرات في بنى المجتمع العراقي لصالح الديموقراطية، أي انه يفترض القطيعة مع حالة الوضع الراهن، ويتطلب ادخال اصلاحات وتعديلات عميقة في بنية الدولة والمجتمع ويتضمن عدداً من الفرضيات.

وختم المؤلف كتابه عند المفارقة التاريخية في العراق، البلد الذي يعد من أعرق وأعمق البلدان حضارة وثقافة، أن لا يفيد من موروثه الثقافي القديم، لاسيما فكرة الديموقراطية البدائية التي سجلت غياباً ملحوظاً داخل الإطار المعرفي العراقي الحديث والمعاصر، ويبدو أن المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها العراق بما فيها التحول إلى المركزية في الحكم، وصولاً إلى إنبثاق الدعوة الإسلامية والخلافة الإسلامية الراشدة، والخلافة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي ومن ثم الهيمنة العثمانية التي دامت

أكثر من 4 قرون هذه المراحل التاريخية كلها بإفرازاتها وإرهاصاتها الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية أحدثت قطعاً فكرياً عند الأجيال الإنسانية، لم يغيب فيها استحضار الموروث الثقافي العراقي القديم فحسب، بل استنبت قيم المركزية والشمولية في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تكوين ذهني وفكري ونفسي عند الإنسان العراقي مفاده:

1_ أن السلطة تعني تحكم وسيطرة الفرد الواحد، أو الزعيم أو القائد، وبإتباع أية وسيلة كانت للوصول إلى السلطة.

2_ فضلاً عن الموروث الإسلامي الذي يتعارض وموضوعة الديموقراطية.

3_ فضلاً عن تدني مستوى التعليم والتربية والثقافة السياسية المساهمة والضعف في وعي مفهوم الدولة الحديثة.

وأخيراً، يرى المؤلف إن الديموقراطية ليست قراراً سياسياً يصدر من قمة السلطة لينفذه الآخرون، فلكي نجد فرصاً للتحول الديموقراطي يتطلب إنضاج الشروط الموضوعية لعملية التحول الديموقراطي على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.